

## كلام في السياسة

## أخيراً كتبها بان كي مون: جنسواهم!

جان عزيز

بين عامي 1989 و1997، بين بلدان الهرب وبلدان اللجوء، ادت الى استقبالهم ودمجهم او اعادة نقلهم وتوطينهم في بلدان ثالثة. الأمر نفسه يعرضه لتجربة النازحين بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

بعدها ينتقل مباشرة الى اللاجئين السوريين. منذ البداية يحدد ان المطلوب خطة استجابة في الدول التالية: تركيا الاردن العراق مصر وطبعاً لبنان. نحن معنيون إذن بكل ما ورد وبكل ما سيلبي. الخطة المطروحة لهؤلاء هدفها تحقيق «تنمية قائمة على بناء القدرة على التكيف». كيف؟ يشرح بالتفصيل: النهج الأفضل هو استيعاب اللاجئين والمهاجرين في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. هذا الاستيعاب هو في مصلحة كل الاطراف: بلدان المنشأ والمضيف واللاجئ. أي أن استيعاب النازحين على قاعدة «تكيف» هؤلاء، هو لصالح النازحين أنفسهم. لكن الأهم أنه لصالح الدول التي عليها استيعابهم. كما أنه لصالح سوريا! ثم يشرح أن هذا الاستيعاب يفترض أن يؤدي إلى ادماج اللاجئين والمهاجرين. وبحسب تجاربه يقول ان أفضل صيغ استيعاب ثمراً، هو الذي يبدأ فور الوصول. ولذلك يجب اشراك اكبر مروحة من المؤسسات ضمن هذا المشروع: مجتمع مدني، طوائف دينية، قطاع خاص، اعلام، حركات حقوق انسان... يبدو الكلام ههنا من نوع ما نشهده فعلاً، «ديجا فو»!

لا ينسى بان كي مون الاجراءات البيومترية لتسجيل الولادة والزواج والطلاق والوفاة، بما يبسر الحلول. فضلاً عن خدمات أخرى ضرورية وأساسية، يعدد منها على سبيل المثال: الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والسكان والطاقة والخدمات الاجتماعية. هذه تحتاج الى مساعدات طبعاً للبلد المستقبل. لكن على هذه البلدان المضيفة الحد تدريجياً، ومع مرور الوقت، من الاعتماد على الخارج. لصالح اللجوء الى حلول أكثر استدامة. عبر الاعتراف بحقوق النازحين في الإقامة والعمل القانوني حيثما امكن.

لا ينسى الموظف الأممي طبعاً احتمال العودة. لكنه يشترطه أولاً برغبة اللاجئين في ذلك. ثم بأن تكون عودة ضمن اطار مناسب «يضمن سلامتهم الجسدية والقانونية والمادية وفقاً للمعايير الدولية». وهو ما يقتضي العمل على بلدان المنشأ، سعياً إلى تحقق شروط عدة تمهيداً لأي عودة مرغوبة. مثل العفو وضمانات حقوق انسان واعادة ممتلكات النازحين...

هنا، يبلغ الخط البياني التصاعدي للتقرير ذروته: لكن ماذا إذا لم تتأمن هذه الظروف المثالية دولياً وبحسب المعايير الأممية للعودة، أو ماذا إذا تأمنت ولم يرغب النازحون بالعودة؟ عندها، يكتب الأمين العام للأمم المتحدة بوضوح كامل، أسود على أبيض، «يحتاج اللاجئون الى التمتع بوضع يسمح لهم بإعادة بناء حياتهم والتخطيط لمستقبلهم. وعلى الدول المستقبلية أن تمنحهم وضعاً قانونياً، وأن تدرس أين ومتى وكيف، تتيح لهم الفرصة ليصبحوا مواطنين بالتجنس».

أمام اللبنانيين والسوريين، وسواهم أيضاً، حتى أيلول، كي يصبح هذا «الأمر» جزءاً من أوراق القانون الدولي الإنساني ربما. فترة، ستتخللها عندنا مؤتمرات ومبادرات وخطوات، منها طبعاً البحث عن رئيس!

يوم جاء بان كي مون إلى بيروت، في الأسبوع الأخير من آذار الماضي، لم يفهم كثيرون مغزى الخطوة. فالاستحقاق الرئاسي لا تأثير للمسؤول الأممي عليه. الأوضاع الداخلية عندنا خارج اهتمامه. باقي أزماتنا لا تعنيه. طبعاً، وكما كل زائر دولي، وضع ملف النازحين السوريين في أولوية جدول زيارته. تفاعل بعض مسؤولينا بذلك. ابتسموا له حتى تشققت شفاههم. بعضهم الآخر، سكر من حديث الملايين. اعتقدها أولاً هبات مجانية. واعتقد ثانياً أنها صارت في الجيب. قبل أن يكتشف كل اللبنانيين، لاحقاً، أن «مواعيد» بان كي مون ليست غير ديون. وأنها بعد شهرين على زيارته، لم يلمح لبنان بداية حرف من آلاف الأوراق المنتظرة والمفترضة، كخطوة أولى على طريق ألف ميل لتميلها إلينا، قروضاً تزيد أعباءنا عبأاً وفوائدنا لا فائدة...

بعد عودته إلى نيويورك بدأ المعنيون يدركون حقيقة الدافع إلى زيارة بان كي مون البيروتية. فهي تحضير لخطوة مفصلية. هناك، في ميناء الزجاجي الكبير على إحدى ضفاف مانهاتن، جلس الرجل يخطط، ويكتب. حتى انتهى في خلاصة جهده إلى تقرير من 39 صفحة كاملة. نتيجتها واحدة: انتهى لبنان.

التقرير موضوع شكلاً تحت عنوان «بأمان وكرامة. التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين». فضلاً عن أهمية موضوعه والمضمون، تظهر من صفحة غلافه أهمية أخرى. أن التقرير المذكور موضوع من قبل المنظمة الدولية كي يكون ورقة عمل ومسودة ورشة تفكير وتقرير، في الاجتماع المخصص لموضوع المهاجرين واللاجئين والنازحين حول العالم، والذي سيعقد في نيويورك في 19 ايلول المقبل. عوامل تضيف على التقرير طابع المصيرية وتفرض تلخيص أبرز ما فيه، خصوصاً لجهة تداعياته المحتملة لبنانياً.

يبدأ التقرير الأممي بدعوة عامة الى تعاون عالمي لمواجهة أزمة النازحين على مستوى الكرة الأرضية. يرفع حبال هذه المعضلة عنوانين كبيرين، كأنهما سيفان مصلتان: حقوق الإنسان المهاجر، والجدوى الاقتصادية البالغة الأهمية لهجرتة!

يبني التقرير مركزاته القانونية على مجموعة لافتة من وثائق القانون الدولي: اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين. البروتوكول الملحق بها للعام 1967. العهدان الدوليان لحقوق السياسية والاجتماعية. وطبعاً الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. صارت الترسانة القانونية الدولية ساحقة، لينطلق بعدها المقرر لفرض وجهة نظره ووجهة سير ملايين البشر.

منذ الصفحات الأولى يحدد بان كي مون التصور الاستراتيجي لمعالجة أزمات اللاجئين والنازحين. يقول إن الجهود المتوسطة والطويلة الأمد هي من أجل إدراج اللاجئين والمهاجرين في الخطط الوطنية والمحلية للبلد الذي استقبلهم. وهذا ما قد يحتاج إلى دعم خارجي. ثم لا يلبث المسؤول الأممي الكوري الجنسية أن يعطي دروساً من بيئته. فعرض لما اعتبره تجربة نموذجية، كيف أن لاجئي الهند الصينية وضعت لهم خطة مشتركة

تسوية بزّي:  
انتخابات  
نيابية يليها  
انتخاب رئيس  
الجمهورية  
بتعهد  
الفرقاء  
جميماً  
هائم  
الموسوي



حتى، على ان تلي جلسة انتخاب هيئة مكتب المجلس المنبثقة من الانتخابات الجديدة انتخاب رئيس الجمهورية فوراً. يضيف: إن اقتضى الأمر لا بأس من تعهد خطي لدى كاتب العدل. ثمة سابقة لاقتراح بزّي في 5 تشرين الثاني 1989، انتخب النواب العائدون من الطائف في مطار القليعات هيئة مكتب مجلس النواب ورئيسها آنذاك الرئيس حسين

الحسيني، ثم رفعت الجلسة لدقائق كي تستأنف لانتخاب النائب رينه معوض رئيساً للجمهورية، ومن ثم الى جلسة خطاب اليمين الدستورية. كانت البلاد تئن يومذاك من شغور في رئاسة الدولة استمر 13 شهراً و13 يوماً، الى شغور في هيئة مكتب المجلس بسبب نهاية ولايتها، فأعيد في صفقة التفاهم تلك بناء السلطة. سابقة تصلح لتكرارها تبعاً لاقتراح رئيس المجلس.

تقرير

## توطين اللاجئين: حبر رسمي على ورق دولي

يأتوا إلى أوروبا، ويجب توفير المساعدة للدول حيث هم». وأشار إلى «تقرير صادر عن دولة عظمى يقول إن النزاح يجب أن يبقى في مكان قريب من سوريا من دون أفق زمني». وأضاف أن «الأهم والأخطر، التقرير الصادر عن الأمين العام للأمم المتحدة الذي رأى أن النهج الأفضل هو استيعاب اللاجئين والحد من الاعتماد على المعونة الإنسانية التي يقدمها المجتمع الدولي، وضرورة توفير وسائل لاستدامة البقاء، تقوم على النازحين بأنفسهم في الدول حيث هم».

وحذر باسيلي من «مخطط لتهجير الشعب السوري وإفراغ المنطقة من شعوبها وتنوعها، وتركها ساحة للإرهابيين، وهذا ما يحل لإسرائيل فعله. والمطلوب اليوم ليس فقط الإجماع الوطني على رفض هذا الأمر، بل إجراءات من الدولة لنقل إننا حرصاً على شعبنا وعلى الشعب السوري وعودته إلى أرضه. هذه مسؤولية لبنانية علينا تحملها، بدل التلطي وراء فزاعة التوطين».

نص تقرير بان كي مون على الموقع الإلكتروني

(73)، و«توسيع فرص حصولهم على عمل قانوني» (81)، ودعم «العودة الطوعية» للاجئين إلى بلادهم (85)، وإلى منحهم في الدول المستقبلية «وضعاً قانونياً، وأن تدرس أين ومتى وكيف تتيح لهم الفرصة ليصبحوا مواطنين بالتجنس» (86).

وكان باسيلي قد لفت أمس، بعد انتهاء جلسة الحوار الوطني، إلى «ورقة صادرة عن رئيس حكومة أوروبية يقول فيها إنه يجب أن يبقى النازحون حيث هم، ولكي لا



«عندما يدعو بان كي مون، في تقرير رسمي، الدول المستقبلية للاجئين إلى إتاحة الفرصة لهم ليصبحوا مواطنين بالتجنس، فهذا يعني أن التوطن صار حبراً رسمياً على ورق دولي». هكذا تعلق مصادر دبلوماسية لبنانية على ما أعلنه وزير الخارجية جبران باسيل أمس عن تقرير «خطير» صادر عن الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، حول قضية النازحين السوريين تحت عنوان «التعامل مع التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين»، وهو يتضمن «توصيات» ستقدم إلى الاجتماع المخصص لموضوع المهاجرين واللاجئين والنازحين حول العالم، الذي سيعقد في نيويورك في 19 أيلول المقبل.

وفي التقرير الذي حمل عنوان «كيفية التعامل مع أزمة النازحين واللاجئين»، يدعو بان كي مون الدول المستقبلية إلى «دمج اللاجئين» في الدول المستقبلية (الفقرة 38 و64). وفي ما يتعلق باللاجئين السوريين، خصوصاً في الأردن وتركيا والعراق ومصر ولبنان، دعا الأمين العام إلى «سياسات استيعاب وطنية لدمج اللاجئين»، وإلى «إصدار الوثائق المتعلقة بتسجيلهم»

## تدّي!

لأنني قلت داعش؟»، فأجاب عباس: «في إشاعات كثير. وبعدين أنا ما كنت أمير. كنت أمير نفسي». وسأله إبراهيم كيف كان يؤمن التكاليف، فردّ بأن التمويل كان يأتي من «أحمد طه وأبو عبدالله العراقي من تنظيم الدولة الإسلامية ومن أبو خالد السوري المحسوب على جبهة النصرة. وهؤلاء الثلاثة قتلوا». ذكر عباس أن السيارات المفخخة كانت تصل من هؤلاء، باستثناء السيارة المفخخة التي فجرها في بئر العبد. كذلك أقرّ بأنه صنع أحزمة ناسفة، سلم أحدها لانتحاري فجر نفسه في فان في منطقة الشويفات لدى اكتشاف أمره، عندما كان في طريقه لاستهداف قناة «المنار». وقد أرحئت الجلسة لاستكمال الاستجواب في 24 تشرين الأول.